

كؤمارى عىراق
ئەنجومەنى نوینەران
فەرمانطەى ئەرلەمانى
بەلطەنامەكان



جمهورية العراق
مجلس النواب
دائرة الشؤون النيابية
قسم تنظيم الجلسات

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الرابعة
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (١)
الأثنين (١٣/كانون الثاني/٢٠٢٥) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٣:١٥) ظهراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتح أعمال الجلسة الأولى، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الأول. خير ما نفتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وردتنا عدة كتب من الحكومة حول التصويت على الدرجات الخاصة، للوزرات والدوائر الغير مرتبطة بوزارة استناداً للأحكام المادة (٦١) (ب) من الدستور المادة (٤١) أولاً ثانياً المادة (٤٨) من قانون مجلس النواب وتشكيلته الإدارية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨، وذلك لكون منصب مدير مكتب الرئيس والسيد نائب الأمين العام للشؤون النيابية والسيد نائب الأمين العام للشؤون الإدارية بدرجة خاصة عليا (أ) نطلب من المجلس الموقر التصويت على تعيين الذوات الموجودة أسماءهم لاحقاً وحسب المنصب المؤشر كل منهم (احمد حامد الجابري مدير مكتب السيد رئيس مجلس النواب، صادق حميد جمعة الأمين العام لشؤون الإدارية، محمد هاني شاكر نائب الأمين العام لشؤون النيابية).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أولاً: يوجد عندنا فقرة المفوضية بناءً على الطلب المقدم من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بموجب كتابهم بالعدد (٢٤/ر/م/١٢٥) في ٢٠٢٤/١٢/٣٠ والمعطوف على كتابهم بالعدد (خ/٢٤/١٤٨٠) في ٢٠٢٤/١٢/٨ واستناداً للمادة (٧) أولاً من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩ المعدل قرر مجلس النواب ما يأتي الموافقة على تمديد عمل مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمدة سنتين تبدأ من تاريخ ١/٧/١٧ وإلى غاية ٢٠٢٧/١/٦، السيدات والسادة النواب أطلب التصويت على إضافة هذه الفقرة على جدول الأعمال.

(تم التصويت بالموافقة).

أطلب التصويت على تمديد المفوضية المستقلة للانتخابات، المفوضية يجب أن يكون له أغلبية مطلقة عندما أطلب التصويت يجب أن يكون الكل يرفع يديه هذه انتخابات تشملنا كلنا ويوجد اتفاق سياسي عليه وكتاب المحكمة وصل إلينا، السيدات والسادة النواب أطلب التصويت على تمديد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمدة سنتين.

(تم التصويت بالموافقة).

أطلب إضافة فقرة على جدول الأعمال قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٥ أطلب التصويت على إضافة على جدول الأعمال.

(تم التصويت بالموافقة).

*الفقرة أولاً: التصويت على مشروع قانون جهاز المخابرات الوطني. (لجنة الأمن والدفاع).

وقبلها التصويت على مشروع قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥. (لجنة الأمن والدفاع).

السيدات والسادة النواب فقرة التصويت على جهاز المخابرات غير معلنة الجلسة (سرية).

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ مع مقترح اللجنة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أطلب التصويت على المادة (١) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ مع مقترح اللجنة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أخوان رجاء المخابرات إذا يوجد فيه أشكال سوف يتم أرجاعه فقرتين ولا يتم قرأته وإذا احتاج تأجيل سوف يتم تأجيله.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

يكمل القراءة المادة (٢) مقترح قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.

هذه ليست صلاحية الوزير إستثناءً من أحكام هذا القانون وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة لرئيس مجلس الوزراء تخويل وزير الخارجية بمنح العراقي جواز سفر دبلوماسي وفقاً لنظام يصدره مجلس الوزراء العراقي الإتحادي

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قدمنا فقرة، ما الذي حصل؟ قانون المخابرات يوجد به مشكلة ويجب مراجعته والاتصالات يوجد به أشكال ويجب سحبه وقدمنا قانون الجوازات وما هي المشكلة؟

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

أولاً الشارع العراقي ينتظر من عندنا عقد جلسة لغرض التصويت على قوانين مهمة
ثانياً: يعني نحن لا نأتي لهذه المادة (٣٧) من النظام الداخلي.

ثالثاً: لا يجوز عرض أي موضوع أو أدراجه على جدول الأعمال لا بعد المناقشة وإذا تم إضافة يجب أخذ التسلسل حسب
الأسبقية ولا يمكن التصويت عليه وتم وضعه في البداية المفروض يجب أن يكون آخر قانون افضل من أن يكون الكلام
علينا في الشارع.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أطلب التصويت على المادة (٢) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسين هاشم بكر العامري:-

يقرأ المادة (٣) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ مع مقترح اللجنة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أطلب التصويت على المادة (٣) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسين هاشم بكر حسين العامري:-

يقرأ المادة (٤) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أطلب التصويت على المادة (٤) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسين هاشم بكر حسين العامري:-

يقرأ المادة (٥) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أطلب التصويت على المادة (٥) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسين هاشم بكر حسين العامري:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أطلب التصويت على الأسباب الموجبة.

(تم التصويت بالموافقة).

أطلب التصويت على القانون بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب لجنة الأمن والدفاع رئيس اللجنة يوجد (٥٠) توقيع على سحب الفقرة ثانية من جدول الأعمال تعديل

القانون شبكة الإعلام يوجد (٥٠) توقيع وسوف نرفع الفقرة من جدول الأعمال لجنة الأمن والدفاع.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

بعد ما أصبح هناك اتفاق ومداولة مع لجنة الأمن والدفاع سوف يتم رفع الفقرة أولاً أو ثانياً في جدول الأعمال الذي هو مشروع قانون جهاز مخابرات إلى جلسة يوم غد، هناك تواقيع للسيدات والسادة النواب لرفع الفقرة رابعاً التصويت على مشروع قانون التعديل الرابع لقانون الاستثمار الصناعي والقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، أعتقد لا يزال هذا المشروع يحتاج مناقشة وهناك ملاحظات من قبل السادة النواب على هذا المشروع، بالإمكان أيضاً أن نأجل التصويت على الفقرة رابعاً إلى جلسة يوم غد لإكمال المناقشة وخاصة هناك إشكالية بين لجنتي لجنة الاستثمار ولجنة الاقتصاد، نظراً لإختلال النصاب ننقل إلى الفقرات التي به قراءة ثانية ومن ثم نرجع إلى التصويت اعتقد النصاب غير موجود نستمر بالفقرات التي لا يوجد به تصويت.

* الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣. (لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني).

قانون التصويت على قانون النقابة المبرمجين على الجلسة القادمة أن يتم وضعها على جدول الأعمال لا يوجد نصاب، وأيضاً قانون التعديل الرابع لقانون الاستثمار الصناعي أيضاً في الجلسة القادمة.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣.

- النائبة منى محمد خلف الجبوري:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

*الفقرة سابعاً: القراءة الأولى لمقترح قانون حماية حقوق الأقليات. (لجنة حقوق الإنسان).

بناءً على طلب رئيس اللجنة يتم إضافته على جدول أعمال الجلسة القادمة لمجلس النواب.

*الفقرة تاسعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣. (اللجنة المالية).

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

أريد أن ألفت نظر إنتباه جنابكم ومجلس النواب الموقر إلى ظاهرة وليست حالة ظاهرة تعصف برواتب المتقاعدين، الجميع يعلم أن الرواتب محمية بالقانون هناك ظاهرة أسمها المعلومات الأمنية تصدر من القوات الأمنية على أن هذا على معلومات أمنية لا يوجد على اللقاء القبض ولا يوجد على دعوة على معلومات أمنية ويقطع راتب هذه مئات بالآلاف من العوائل اليوم تعاني هذه جزئية.

الجزئية الثانية: هناك حالة جديد يأتون بمعقل يعترف على واحد متوفي قبل خمسة أو عشرة سنوات ويصدروا على إلقاء القبض هو متوفي ويقطعون الراتب التقاعدي لعائلته وراتب الأيتام هذه أصبحت ظاهرة في محافظاتنا أتمنى على جنابكم تشكلون لجنة من النزاهة والمالية والأمن والدفاع لتدقيق هذا الأمر مع دائرة التقاعد ومع الأمن الوطني لأن المعلومات الأمنية لا تكفي لحجب راتب متقاعد متوفي إلى أولاده أو للأرامل.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

نظراً للموضوع الذي يتعلق بالشريحة مهمة من المجتمع العراقي أطلب من لجنة المالية ولجنة النزاهة ولجنة الامن والدفاع والتحقيق وتزويد الرئاسة بتقرير بهذا الخصوص.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

يقراً تقرير مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

- النائبة اخلاص صباح خضر الدليمي:-

تكمل تقرير مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

- النائب سعد عواد ناصر ملزوم التوبي:-

يكمل تقرير مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

- النائب معين حميد عبد المجيد الكاظمي:-

يكمل تقرير مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

- النائبة نه رمين معروف غفور محمد امين:-

تكمل تقرير مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً جزيلاً، الآن المداخلات.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعوي:-

الحقيقة أريد أن أوضح بعض الأمور للأخوة السيدات والسادة النواب الآن الكثير ما تم العتب علينا بالكروب الخاص بالمجلس بعد تأخير صرف الرواتب وأشار أن اللجنة المالية ليس لها دور في توضيح حقيقة الأمور، السيد الرئيس والإخوان أتمنى الانتباه إلى الأرقام حتى نستطيع أن نأخذ قرار صحيح، نحن الآن في وضع مالي غير مستقر الموازنة الاتحادية تخصيصاتها (٢١٦) ترليون وصلت المصروف الفعلي لا يتجاوز (١٥٦) ترليون ولإيرادات المتحقق (١٣٧) ترليون أي يوجد عندنا عجز حقيقي (١٩) ترليون لا نستطيع أن نوفر التزامات المحافظات والوزارات والموازنة التشغيلية والكثير منكم يعاني وحتى الرواتب تأخرت بشكل واضح، الآن بعد مراجعة حصة الإقليم بوجود المدير العام المحاسبة قبل ساعة في اللجنة المالية وأشار إلى أسباب عدم التزام بنصوص الموازنات السابقة أن وجود تجاوز على التخصيصات بما قيمة (٢) ترليون و(٦٠٠) مليار وفي عام ٢٠٢٣ التجاوز حصل ترليون و(٤٠٠) أي تقريبا وجود مبالغ أربعة ترليون مترتبة في ذمة الإقليم، لم يتم تسويتها والآن مطلوب من الحكومة الاتحادية صرف ما يقارب ثلاثة ترليون لتطبيق نص هذه المادة التي هي (١٦) ترليون في(٤٠٠,٠٠٠) برميل في عدد أيام السنة وفي ازمة مالية حقيقية وعدم التزام بنصوص المواد (١١,١٢,١٣) للسنوات السابقة الآن عدم وجود الزام حقيقي وعدم وجود مدة حقيقية وعدم تسوية المبالغ المترتبة، هذه سوف تتراكم هذه المشكلة وتكبر نحن نقول لماذا نأتي بشركة استشارية وتأخذ مدة ستة اشهر حتى تدرس، وانا اطلع على عقود التشغيل وعقود استخراج الموجودة ويكون هناك رأي فني لماذا وزارة المالية ووزارة النفط لا يوجد لها رأي؟ فقط مستشاري رئيس الوزراء يجب يكون لوزارة النفط لها رأي فني حقيقي بعد ما تطلع على البيانات، حتى نخرج من هذا الجو المشحون.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

فقط توضيح أن وزير النفط لا يوجد له رأي بهذا الموضوع وهل لم يقدم رأي السيد النائب يقول لم يقدم وانا سمعت وزير النفط قدم رأي بخصوص القانون.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

نحن بصراحة في الأغلب أن جميع الإجتماعات التي عقدتها اللجنة المالية واستضافة المعنيين لهذا الأمر تم بحضور بعض من أعضاء مجلس النواب ومنهم من لجنة النفط الغاز وأيضا حضور الكثير من المختصين، لهذا الجانب طلبنا وعممنا كتب في بداية وصول هذا التعديل إلى عموم اللجان وقدمنا أيضا إلى كافة أعضاء مجلس النواب لتضمين هذا التعديل وبعض المقترحات، تم التأكيد على اللجان المعنية وخاصة لجنة النفط والغاز وهي بالواقع قدمت الكثير من الملاحظات كانت سلبية باتجاه هذا التعديل، وتمنينا أيضا ليس كلام فقط يطلق بدون جدوى طلبنا أن تأتي ملاحظات مكتوبة حتى ممكن أن تناقش وتثبت، قطعاً وزارة النفط بصراحة أعطت جانبين الأول هو جانب إيجابي على اعتبار ضاغط بإعتبار هناك طلب من تركيا بمعاودة التصدير وهذا ممكن يعرضنا إلى مواقف الغير مرغوبة، الجانب الآخر بصراحة وزارة النفط بالإجتماع الذي عقد في مبنى الوزارة أكدت أن هذه المقترحات بصراحة هي قدمت من مستشارين يعني ما كان معروض أمام وزاره النفط، ولكن ممكن أن تتعامل ما بطريقة تحكم المخرجات نحن كاللجنة المالية وكأعضاء مجلس النواب مع التعديل المنتج، بصراحة لا نريد إضافات اللجنة المالية تأخرت حتى لا نظيف بنود على بنود غير منتجة نريد أن نضيف بنود تحقق وننتهي من هذا الخلاف، ولذلك الملاحظات التي ذكرناها وكذلك الملاحظات التي أثاروها أعضاء اللجنة المالية هي فعلا تصب في صلب التعديل، يعني وزار، المالية اليوم عندما تتحدث بهذا الجانب يفترض أن تكون هناك جداول ممكن أن تضاف كلف وهذه الكلف من أين تدفع هل تدفع من حصة الإقليم أو من الموازنة العامة الدولة أو السيادية ومن أي تصرف وتتفق هذه الأموال لذلك هذه الملاحظات كلها ثبتت وأيضا واللجنة المالية يكون لها دور بتنضيج هذه الأفكار.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعائي:-

موضوع الجداول نحن المادة (٧٧) ثانياً أشارت على الحكومة إرسال جداول الموازنة قبل انتهاء السنة المالية، الآن وزارة المالية عممت كتاب بإيقاف كل النشاطات لحين ورود الجداول، أنا أرى الأولى أن تأتي الجداول مع النص حتى نستطيع أن نعدل الموازنة حقيقيا ونطلق مستحقات المواطنين، إلى متى نبقي هذا التعطيل والتأخير مخالفات قانونية مخالفات دستورية مخالفات الدائرة المالية ولا يوجد إجراء حقيقي لمجلس النواب هذه كلها مصالح مواطنين ومشاريع كلها سوف تتوقف بموجب قرار المالية، سوف يتوقف كل التمويل ما عدا الرواتب وعدم وجود جداول يسبب تأخير.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب قدم الملاحظات مكتوبة إلى اللجنة المالية لتثبيتها، اذا كنت تريد أن يتم تعديلها أو الغائها وترجع إلى الحكومة قدم إلى اللجنة المالية.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

البداية نشكر اللجنة المالية على هذا التقرير الحقيقة فيه بعض الإشارات المهمة الملاحظات الأساسية اتحدت بشقين باختصار.

الشق الأول: يتعلق في نص المادة (١٢) والتعديل المقترح المقدم عليها من الضروري جدا أن يتم تكييف عقود إقليم كردستان وعقود انتاج النفط بالشكل الذي يحقق المصلحة العراقية، المحكمة الاتحادية في قرار لها في البداية اعتبرتها غير دستورية لأنها تمت بدون موافقة الحكومة الاتحادية اصبح هناك اتفاقات مع الحكومة الاتحادية، الآن مطلوب تكييف هذه العقود اعتقد أن موضوع التكييف لا يقتصر على الجانب المالي فقط، التعديل الآن الذي جاء به إنما الجانب الإداري يعني هذه العقود من سوف يديرها نحن فقط نرسل نقود، الأمور المالية يجب على وزارة النفط الاتحادية تتولى الإدارة المباشرة لهذه العقود التنسيق مع حكومة إقليم كردستان من خلال تشكيل شركة مثلاً لهذه الإدارة اليوم نسمع أن وزارة النفط الاتحادية لا يوجد لها رأي في هذا الموضوع، نتمنى أن يطلب رأي وزارة النفط في هذا الأمر.

النقطة الثانية: ورد في الملاحظات الفقرة الثانية أنه تم تخفيض حصة العراق من تصدير النفط الخام من قبل منظمه أوبك لأن معدل إنتاج النفط في الإقليم يصل إلى ٢٨٠ ألف برميل يوميا أنا اسأل هذه الكميات أين تذهب

الآن وأين تذهب عوائدها؟ طبعاً قبل فترة من أتى السيد رئيس الوزراء قال كميات النفط تمرر وحقيقة مصطلح تمرر غير صحيح وليس دقيق اعتقد يوجد هناك تهريب عمليات إنتاج النفط ومن الضروري يجب أن نعرف مصير هذه الكميات المنتجة ما دام تؤثر على إنتاجنا في محافظات الجنوب وغيرها بالإمكان السيد النائب أن تردوا أو توضحوا على هذه الكميات، أنا أسأل أين تذهب هذه الكميات وكم تستهلك محلياً؟

النقطة الأخيرة: تعديل الموازنة اتفق مع السيد (مصطفى) في موضوع يجب أن يدمج مع الجداول، تعديل الموازنة لا يجب أن يقتصر على المادة (١٢)، يوجد لدينا مقترحات على تعديل المادة (١٤) هناك فئات كثيرة من شرائح مجتمعية تطالب في أنصاف من تثبيت عقود ومن قضية عقود الأمن الغذائي سوف تنتهي مدة عقودهم وسوف نكون أمام انتخابات وحكومة جديدة، لا بد أن نلاحظ لهذه الجوانب الأخرى السيد رئيس اللجنة المالية والسادة الأعضاء أتمنى أن تفتحوا باب التعديل للفقرات الأخرى في قانون الموازنة بالتنسيق مع الحكومة لا يجوز أضافه أشياء رغباً عن موافقة الحكومة ولكن بالتنسيق مع الحكومة.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

الحقيقة لا نعرف لماذا لا يكون هناك أساس إعادة النظر في العقود المبرمة ما بين الإقليم والشركات، في الجنوب لدينا الاستخراج (٦) دولار وأما السعر في إقليم كردستان يكون الاستخراج (١٦) دولار لماذا لا يكون هناك إعادة نظر في العقود المبرمة في عملية الاستخراج بدل أن نذهب إلى عملية تكييف وضع هذه العملية؟ الآن في عملية هذا القانون سوف نعطي شرعية لعملية الاستخراج بهذا السعر، كان المفروض لا نرى أي معادلة في القراءة الثانية جنابكم الكريم لا يوجد معادلة أو مقارنة ما بين الشركات التي تعمل في الجنوب في البصرة (٦) دولار، لماذا يخرج في إقليم كردستان (١٦) دولار بهذا السعر وان كانت تعطى بشكل سلفة؟ والقضية المهمة في ذلك أن تعديل النص أساساً النص (١٢) هو كان يتضمن عملية إعطاء الكلف المالية الإنتاج والنقل والكميات المنتجة من قبل الحكومة الاتحادية لم يكن ممنوع عملية إعطاء المبالغ التي تتضمن الاستخراج، الآن نحن في هذا التعديل الأشكال الموجود على مبلغ الكلفة للإستخراج، مبلغ كلفة الاستخراج هل هو بأثر رجعي يرجع إلى عام ٢٠٠٤ أو يبدأ من تاريخ اقرأ هذا القانون؟ وحسب قول وزارة المالية من عام ٢٠٠٤ إلى غايه ٢٠٢٢ لا يوجد هناك حسابات موجودة مع الإقليم لهذا الموضوع.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب فقط للتوضيح أولاً (٦) دولار لا يوجد وزير النفط قال يوجد عندنا مواقع الحكومة الاتحادية تصل إلى (٣٠) دولار السيد رئيس اللجنة المالية ليس كل الحقول سوية يوجد حقل تكلفته (٦) دولار، وتوجد حقول في الحكومة الاتحادية تصرف عليه (٣٠) دولار على برميل واحد (٣٠) دولار هذا كلام وزير النفط الاتحادي هذا واحد.

ثانياً: التفاصيل الحكومة اشكتك من العقود اصبح هناك دعوة قضائية الحكومة على أحقية هذه العقود الجانب القانوني أكدت المحكمة أن هذه العقود سليمة، بالتالي الحكومة وبعدها بدأت بإجراءات المضي مع هذه الشركات فقط للتوضيح.

- النائب محمد جاسم محمد الخفاجي:-

شكراً جزيلاً السيد رئيس الجلسة وشكراً للأخوة في اللجنة المالية على تقريرهم الحقيقة الذي هو يعني أعتقد أنه تقرير شبه متكامل و أدرجوا فيه كثير من الملاحظات حقيقة، ابتداءً السيد رئيس الجلسة يعني الى الآن وأنا أتكلم من تقرير الأخوة في اللجنة، وزارة المالية معترضة، ووزارة النفط معترضة، و ديوان الرقابة المالية معترضة، السيد الرئيس أنا ذكرت أنه وزارة المالية و وزارة النفط و ديوان الرقابة المالية الآن اذا لم يكونوا معترضين فهناك تحفظ وقد ذكر في تقرير الأخوة في اللجنة المالية أولاً، ثانياً السيد رئيس الجلسة، الاخوان اعضاء مجلس النواب جميعاً، نحن لدينا مشاكل معلقة الى الآن مع الاخوة في اقليم كردستان فيما يتعلق بتصدير النفط ودفع المستحقات وغيرها من المشاكل ربما الأقل، بالتالي وضعت كثير من الحلول في كثير من القوانين من قوانين الموازنة السابقة، فسيادة الرئيس الى الان لدينا هذه المشاكل الى الآن متراكمة، جزء من هذه المشاكل هي هذه، الآن في الحل المقترح وهو اعطاء سلفة مقدارها (١٦) دولار تسلف الى الاخوة في

الاقليم لغرض دفع مستحقات كلف البرميل، نحن قبل سنتين وضعنا نص وهذا النص تم التصويت عليه، وهذا النص بموجبه تم فرض على الحكومة الاتحادية دفع مبلغ يوازي المبلغ المدفوع من قل وزارة النفط، سوف تقول هنالك رأي أنه النفط المستخرج من الاقليم تختلف كلفته عن النفط المستخرج من مناطق أخرى، هذه نصوص توضع، لماذا أنا أمضي هذه النصوص و أوافق عليها وبعد هذا أعترض عليها بعد سنتين، هل تم تطبيق هذا النص القانوني و وجدنا أنه هنالك مشكلة أو مجرد اعتراضات على مدار سنتين منها أولاً (٤٠٠) لف برميل يجب أن يصدر الـ الألف برميل يجب أن يصدر وتدفع كلفته، الكلفة سوف لن تكون مقبولة، تمام، لكن هل تم تنفيذه، وهل وصلنا الى مرحلة أنه كلف النفط أكثر من المطلوب أكثر من (٦ أو ٧) دولار المقرة من قبل وزارة النفط الاتحادية، هذا جميعه لا يحصل سيادة الرئيس فبالتالي أنا أقفز على كل هذه المشاكل والتراكمات آتي مرة ثانية أرفع الكلفة، يعني هذه الكلفة ما هو الحد الخاص فيها، الشركة هل ملزمة بسقف محدد؟ ربما الشركة الاستشارية واستغرب حقيقة من عقود اضافية وشركة دولية بمواصفات محددة قد تكون (٣٠) دولار، فإذا (٣٠) دولار هل هنالك جدوى من استخراج النفط؟ فبالتالي سيادة الرئيس، طيب المحكمة الاتحادية قبل سنتين أقرت وألغت قانون النفط والغاز في حكومة اقليم كردستان واعتبرته مخالف للدستور لمخالفته لكثير من مواد الدستور، هذه مشاكل جميعها حقيقة بشكل واضح وغير خافي على السادة أعضاء مجلس النواب لن تحل بهذه المادة، هذه المادة هي مجرد منفذ لدفع أموال قد تكون فيها ضرر على الاقليم نفسه وعلى العراق بشكل عام، فبالتالي اخواني لا بد من معالجته بشكل حقيقي وهذا النص لن يعالج هذه المشاكل.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

المدخلات لا تكون متكررة، الجميع تكلم على أنه هذه الـ (٦) دولار لماذا أصبحت (١٦) دولار هذه مكررة، الذي لديه شيء جديد يضيفه.

- النائب دارا حمه احمد حسن:-

شكراً سيادة الرئيس، شكراً لأعضاء اللجنة المالية النيابية، مع أن قانون الموازنة وقرار المحكمة الاتحادية ينصان على التزام حكومتي الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بدفع الرواتب لموظفين اقليم كردستان ولعدم التزام الحكومتين بقرار المحكمة الاتحادية أصبح موظفين اقليم كردستان الضحية، يجب تحديد الجهة المقصرة، لماذا الموظفين والمتقاعدين الذين دفعوا حياتهم لخدمة المجتمع يدفعون ثمن الصراع والخلاف بين الحكومتين وشكراً.

- النائب عدنان عاشور عدنان الجابري:-

الشكر موصول الى اللجنة المالية لما بذلوه من جهد في هذا التقرير الذي تقريباً غطى كل الملاحظات التي طرحت في عدد من الاجتماعات، سيادة السيد رئيس الجلسة، يعني قانون الموازنة فيه الكثير من المواد التي تحتاج الى تعديل خصوصاً أنها موازنة ثلاثية، وهذه الموازنة كان فيها الكثير من الملاحظات لذلك يجب أن لا يقتصر التعديل على المادة (١٢) فقط بل يجب أن يشمل المادة (١٤).

الملاحظة الثانية: وضع في تعديل المادة (١٢ج) أن سعر البرميل (١٦) دولار في الوقت الحاضر وهنالك شركة استشارية سوف تقوم في تخمين كلف الانتاج، السؤال هو أن كل الحقول النفطية التي ندفع فيها مستحقات للشركات النفطية تكون الاصول أو المنشآت النفطية التي تنشئ من هذه الأموال هي عائدة الى وزارة النفط الاتحادية، فيا ترى عندما ندفع مستحقات الشركات النفطية في الاقليم لمن سوف تكون هذه الاصول؟ الى من سوف تكون عائدة المنشآت النفطية التي شيدت والتي سوف تشيد لاحقاً، لذا أرى من الضروري إعادة القانون الى الحكومة لصياغته بما يتناسب مع الملاحظات المشار إليها في تقرير اللجنة المالية وأيضاً الملاحظات التي طرحت من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

ابتداءً أحب أن أنبه اخواننا في اللجنة المالية الى أنه باطلاع سريع على التقرير انا أحصيت حوالي (٣٠) خطأ لغوي تتعلق بالتأنيث والتذكير والتعريف والتكثير والتميز في الاعداد وعدم تطابق الوصف والموصوف وعدم التمييز بين الفعل والاسم و أخطاء إملائية، لا يقل على ثلاثين أنا التي أحصيتهم فقط بدون التأمل يعني، أرجوا ملاحظة هذا الأمر في تقاريركم القادمة لأنه معيبة للمجلس.

بالنسبة للموازنة في الحقيقة كما تفضل السيد زميلي السابق في الحديث، الموازنة هي العمود الفقري بالنسبة لدولة العراق، في التطبيقات السابقة للموازنة السابقة تبينت أن هنالك مشاكل حقيقية فيما يتعلق بحقوق إقليم كردستان وربط هذه الحقوق بالإفاق الفعلي، فهل لدى اللجنة المالية مقترح لفك هذا الارتباط الذي اعتبره ظالماً خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الموظفين، موظفو إقليم كردستان لم يأخذوا استحقاقهم في الشهر الـ (١٢) هذا العام وقد مضى عليه الآن فترة من الزمن، نحن نريد جلسة مواجهة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية في هذا الملف المالي وجهاً لوجه لكي نفهم من هو المقصر في هذا الملف وكيف نعالج، الآن نحن نشرع قانون موازنة جديد، هذا القانون كيف نضمن أنه لا يكون مثل ذلك القانون مجحفاً بحق أبناء شعبنا، فيما يتعلق بـ مثلاً أيضاً التعويضات التي تعطى للرعاية الاجتماعية، أين هي العدالة في تحقيق هذا الامر؟ أين هي العدالة في القروض الاتحادية ونسبة الاقليم من هذه القروض؟ نحن نريد أن نفصل كما قررت المحكمة الاتحادية بين رواتب وقوت الناس الموظفين وبين المشاكل السياسية بين حكومتي الاقليم وحكومة بغداد، نرجوا تثبيت أمر في الموازنة يضمن حدوث هذا الامر يضمن أن الحقوق الأساسية لن تمس من خلال بعض السياقات أو من خلال بعض السلوكيات التي تحدث أحياناً أو المناكفات التي تحدث بين الحكومتين، نرجوا مراعات هذا الامر و تضمين حصة كاملة لموازنة الاقليم تكفي لدفع الرواتب كاملة دون أن تدخل هذه المسألة في هذه المناكفات التي تجري بين الحكومتين.

- النائب جمال احمد محمد كوجر:-

طبعاً هذا التعديل حتماً أتى بعد أن غير مجلس النواب واللجنة المالية الاتفاق الذي حصل بين الحكومتين بخصوص الملف النفطي كان هنالك اتفاق مهني مبرم بين الحكومتين يعني متفق عليه بين الوزارتين، وزارة النفط و وزارة الثروات الطبيعية، عندما تدخلنا في هذا الاتفاق وغيرنا به وعدلنا هذا النص واجهنا مشكلة كبيرة بدأت من ٢٠٢٣ واستمرت في ٢٠٢٤ وسوف تستمر في ٢٠٢٥ اذا لم يحصل التعديل، الذي أطلبه بما أن الحكومتين وخاصة حكومة بغداد تسجل يومياً كميات النفط التي من المفروض تسليمها من قبل حكومة الاقليم الى بغداد كدين أو كقرض، إذاً هذا التعديل لأنه يعني غير منطقي الذي حصل في موازنة ٢٠٢٣ وهذا التعديل سوف يكون مبنياً على جهة استشارية فنية خبيرة في هذا الموضوع ينبغي أن يكون التعديل بحيث يشمل بداية ٢٠٢٣ ومروراً بـ ٢٠٢٤ وتنتهي بـ ٢٠٢٥ لأنه هذه الموازنة موازنة ثلاثية، بالتالي أطلب إضافة فقرة معالجة الموضوع بأثر رجعي بما ترتب على التغيير الذي أحدثناه في موازنة ٢٠٢٣.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً، يعني أنتم السبب ك لجنة مالية.

- النائب سروة عبد الواحد قادر ابراهيم:-

لدي موضوعين، الأول: هو ملاحظة على تعديل المادة (١٢) و ملاحظة على موضوع الموازنة بشكل عام، أولاً الشركة المتخصصة الاستشارية المتخصصة التي يتم الاعتماد عليها ما هي هويتها هل هي شركة محلية أم اجنبية لم يتم تحديد هوية هذه الشركة حتى نعلم ما مدى مصداقيتها. موضوع آخر: يعني انا كنت أتمنى أنه تعديل قانون الموازنة أن لا يقتصر على المادة (١٢) فقط، اللجنة المالية اليوم مطالبة بتوضيح بعض الامور في الموازنة التي اليوم يتم فقط تعديل المادة (١٢) فيها، نحن الآن في شهر الواحد والموظفين في إقليم كردستان لم يستلموا رواتب الشهر (١٢) وقضيناها البيانات بين حكومة الاقليم وبين وزارة المالية الاتحادية، كنواب نحن لا نعلم أصل هذه البيانات من هي الحقيقة يعني بحسب الموجود أنه هنالك شهر لا نعلم أين هذا الراتب، اليوم اللجنة المالية مطالبة بان يكون لديها موقف من وزارة المالية، لذا أطالب من السيدات والسادة في

اللجنة المالية أن يكون هنالك توضيح لشعب إقليم كردستان ولأبناء إقليم كردستان، شهر (١٢) رواتب الموظفين لماذا لم يستلموا، نحن الجالسين هنا اليوم اذا الرواتب في بغداد تتأخر يومين لا نستطيع أن نجلس في هذه الجلسة داخل مجلس النواب، لهذا أتمنى أن يكون هنالك مسؤولية تكاملية بين الجميع وأن تذهب هذه الرواتب الى إقليم كردستان أن لم تذهب واذا ذهبت أين البراهين وأين الأدلة و أين الوثائق التي تقول أنه هذه الرواتب هي تم ارسالها الى إقليم كردستان ويجب تعديل هذه الفقرة بحيث أن لا يتكرر مثل هذه المشاكل في إقليم كردستان.

- النائب باسم نغمش جليف الغريباوي:-

شكراً جزيلاً السيد رئيس الجلسة والشكر موصول للأخوة في اللجنة المالية، الملاحظات التي لدي. الملاحظة الاولى: يعني مثل ما ذكروا السادة يعني توجد مخالفة للمادة (٧٧) من قانون الموازنة على اعتبار إن التعديل يجب أن يكون شامل أيضاً للجدول التي يفترض أنه نحن نصوت عليها قبل نهاية السنة السابقة فهذه هي الملاحظة الأولى التي أسجلها وهي مخالفة للمادة (٧٧). الملاحظة الثانية: دستورية التعديل أيضاً، أوكد على انه التعديل يجب أن يكون موافق للدستور وموافق للقانون على اعتبار أنه النفط هو ملك لكل الشعب العراقي، بالتالي هنالك قرارات للمحكمة الاتحادية هي قرارات سابقة أبطلت هذه العقود وأيضاً أبطلت قانون النفط والغاز للإقليم وكل ما بني على باطل فهو باطل، فحتاج بالدرجة الأولى أن نكيف هذه العقود أولاً ثم ننتقل بعد ذلك الى احتساب الكلف، أيضاً المدد لاحظنا أنه المدد المذكورة في التعديل هي المدد تحتاج الى أن تكون مدد قطعية واضحة وان تكون هنالك جزاءات على مخالفة هذه المدد التي في التعديل، أيضاً يجب أنه أن يوضح الاخوان يوضحون هذه الكميات المذكورة لنفط الاقليم، هذه سابقاً الفترة السابقة جميعها تباع هذه الكميات، اموالها أين تذهب؟ الاصول التي حصلت شركات أرستها الى هذه النفط هذا أيضاً يراد وضوح في هذا الموضوع وأيضاً موضوع الادارة يجب أن يوضح بشكل.

- النائب اميد محمد احمد غفور فيض الله:-

صراحةً موضوع التعديل يخص مادة معينة لكن الذي أذكره حالياً كذلك يعني له ربط في هذا الموضوع ، نحن في المنهاج الوزاري الذي صوتنا عليه داخل مجلس النواب العراقي هنالك فقرة في المحور التنفيذي أولاً فقرة (٢١) تنص على أنه ربط جميع مدارس الدراسة الكردية التي تقع خارج إقليم كردستان بالمديرية العامة للدراسات الكردية في وزارة التربية الاتحادية ونقل ملاكاتها الى هذه المديرية، طبعاً نحن في التصويت على الموازنة الثلاثية حاولنا قدر الامكان أنه تكون هذا النص من ضمن الموازنة والآن أكرر يعني صراحةً على اللجنة الموقرة أضافة نص تخص هذا المحور باعتبار هذا يكون جزء من الحل للخلافات العالقة بين الاقليم وبغداد وأيضاً هنالك توافق في المنهاج الوزاري و تم التصويت عليه والحكومة لا يوجد لديها أي مانع لتخصيص مبالغ معينة لهؤلاء الذين لا تتجاوز اعدادهم الى (٢٠) ألف موظف ساكنين في حدود المادة (١٤٠) الذين هم موظفين اقليم كردستان لكن أولياتهم موجودة لدى الحكومة الاتحادية.

- النائب احمد عبدالله محمد الجبوري:-

أولاً يجب ان نفصل بين الرواتب لموظفين كردستان و بين المشاكل العالقة والتي هي في سياق حلها بين وزارة النفط وحكومة إقليم كردستان، موظفين كردستان حالهم حال أي موظف في العراق، اذا كانت هنالك مشاكل مع حكومة كردستان لا يمكن باي شكل من الاشكال أن تمتنع وزارة المالية عن تزويدهم بالرواتب، هذا الموضوع لا يمكن أن نقبل به ولا يمكن لأي نائب أن يقبل به، اليوم لدينا مشكلة مع اقليم كردستان نحلها، وأنا أعلم وعلى اطلاع أنه الشركات النفطية قامت بتقليل كلف الانتاج الى (١٦) دولار وهذا أمر ينسجم مع المصلحة الوطنية والمصلحة العامة، لذلك عملية الربط بين تسويق النفط من خلال ميناء جيهان التركي وبين قطع الرواتب حتى في موضوع التوطين، اليوم لا يجوز أنه أنا لأن يوجد توطين أمنع الرواتب عن موظفين كردستان فيفترض بأن تلتزم وزارة المالية بصرف رواتب الموظفين أولاً وان نفصل بين المشاكل العالقة بين وزارة النفط الاتحادية وبين الجهات وزارة الثروات المشرفة على الحقول النفطية، المسألة الأخرى سيادة الرئيس، اليوم يعني النفط هو لكل العراقيين وهذا أمر واضح جداً و نحن كأعضاء مجلس النواب يجب أن

نكون واقعيين، اليوم النفط بقاء النفط و عدم تسويقه لا أحد يستطيع أن يحافظ عليه سواءً يعني بأي طريقة كانت تهريب أو غير تهريب، لذلك تسويق النفط هو مهم جداً و معالجة هذا الموضوع يجب أن يكون بدائل له، اليوم اذا تعذر على تصدير النفط خلال خط الانبوب يجب أن يكون التصدير حتى من المنافذ الجنوبية ليس بالضرورة نذهب الى، يعني هذا الامر ولو فيه جدوى اقتصادية و فيه كذا، فأنا أطلب من اللجنة المالية و أطلب من وزارة المالية أن تفصل بين هذه المشكلة، اليوم نحن عندما نربط المشكلة هذه عقوبة للموظفين.

- النائب صباح صبحي حيدر حسن:-

فيما يتعلق بمسألة تعدد المنافذ، إعطاء الأرضية القانونية لهذا التعديل يؤدي الى مسألة في غاية الأهمية، لا يوجد بلد في العالم ينتج أربع ملايين ونصف برميل يومياً ولديه منفذ واحد فقط، إذن مسألة هذا التعديل ضروري جداً لتعدد المنافذ هذه النقطة الاولى.

النقطة الثانية: فيما يتعلق بالعقود هنالك قرار محكمة الاستئناف التي تنص على أن هذه العقود صحيحة وأنها جاءت قبل أو أبرمت هذه العقود قبل قرار المحكمة الاتحادية.

النقطة الثالثة: فيما يتعلق بالاتهامات التي سمعناها من هنا وهناك سواءً كانت من وزارة أو من قبل زملائنا الاعزاء هذا الامر غير صحيح بدون دليل والصاق التهمة بالحكومة هذا الامر لا يمكن أنه نحن نقبله هذه المسألة في غاية الأهمية، مسألة الاتهام يجب أن يكون وفق ادلة ملموسة ولا يجب أن تطلق الاتهامات هكذا و يربطها مع رواتب الموظفين، مسألة أخرى نحن في لجنة النفط والغاز لدينا العديد من الحقول داخل العراق سواءً كانت في وسط العراق او في جنوبها، نطلق مثلاً حقل الكيابه و حقل الاحدب يعني هنالك ممكن أن نصفه لا يوجد هنالك جدوى اقتصادية في انتاج النفط في تلك الحقول، فلماذا الحكومة و لماذا وزارة النفط لم تقم بإيقاف عمل هذه الحقول لأنه يوجد هنالك التزامات مع الشركات حالها حال إقليم كردستان.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس المحترم، شكراً جزيلاً لإخواننا واخواتنا في اللجنة المالية على هذا التقرير، يعني الحقيقة بعد الاطلاع على تقرير اللجنة أجد ان أغلبية ما كتب هنا تقرير سياسي أكثر منه فني، وقد كلف مجلس النواب سابقاً قبل حوالي سنتين اللجنة المالية بان تعقد اجتماعات مع ما بين الدوائر المعنية و الوزارات المعنية بالحكومة الاتحادية و الدوائر المعنية في حكومة الاقليم واصدار تقرير تفصيلي لإشكالية الالتزام وعدم الالتزام المتبادل ما بين الوزارات الاتحادية ووزارات الاقليم وهذا التقرير لم يرى النور الى حد هذه اللحظة ولو كان هذا التقرير رأى النور لن نحتاج اليوم نأتي و نناقش في هذا الموضوع، هذا اولاً.

ثانياً: لدينا إشكاليات عدم التصدير ولدينا تصدير بالتهريب و الى آخره وبالنتيجة اليوم نحن نحتاج ان نحل هذه المشكلة نصدر النفط عن طريق جيهان والمصدر يدخل في موازنة الحكومة الاتحادية، موازنة الاقليم تنطلق وبالمقابل ننهي هذه الجدلية، بمقابلها أيضاً نحن بما أنه فتح قانون الموازنة و تعديل قانون الموازنة ومضى علينا سنتين بقانون الموازنة المفترض أيضاً هنالك اشكاليات تتعلق بمحافظات الوسط والجنوب أيضاً تطرح في هذا التعديل، وأذكر أولاً أموال البترو دولار المتأخرة لـ محافظاتنا النفطية والتي أصبحت في خبر كان، يعني نحن أبسط محافظة هي واسط اليوم تطلب (٤) ترليون و (٨٠٠) مليار دينار على البترو دولار مستحقائنا، والبصرة والعمارة والناصرية و كركوك و كل محافظاتنا النفطية هذا واحد، ثانياً هنالك اشكاليات تتعلق بعقود تتعلق بتفاصيل معينة هذه الأمور بما انه فتحنا قانون الموازنة واجب علينا أنه نشاهد مصالح مواطنينا الآخرين هذا واحد.

- ريبوار اور حمن وستا صالح عارف:-

هنالك بعض الدوائر والوزارات الاتحادية المتواجدة في إقليم كردستان، لذلك كان المفروض من اللجنة المالية الموقرة تعديل بعض الجداول وان لا تكفي في تعديل المادة (١٢) فقط من القانون كي تتمكن وبالتنسيق مع وزارة المالية الاتحادية في استحداث بعض الدرجات الوظيفية لهذه الوزارات والدوائر الاتحادية في إقليم كردستان، وتعيين عدد من حاملي الشهادات العليا والخريجين الأوائل وحسب احتياجاتهم لهذه الوزارات والدوائر الاتحادية في إقليم كردستان ومن سكنة إقليم كردستان.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نحن نعلم جميعاً ان هناك أزمة حقيقية يتضرر منها الناس في الإقليم وكذلك الحكومة الاتحادية بخصوص تعديل الموازنة، اعتقد هذا التعديل لا يحل الأزمة متوقع انه قد تكون اللجنة الاستشارية أو الخبير الذي ينتخب أو الذي يتفق عليه مثلاً علينا ان نتصور انه قدر سعر الكلفة التي تشمل النقل والاستخراج (٢٥ أو ٣٠) دولار الحكومة سوف تعترض هذا مدعاة استمرار الأزمة، أنا اسأل سؤال وزارة النفط العراقية العراق من مؤسسي منظمة (أوبك) بالتأكيد وزارة النفط لديها من الخبرة ما يكفي لتقدير اسعار كلف دول الجوار وليس العراق، خبراء وزارة النفط.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أنا مع التسوية الإرضائية بين وزارة النفط في المركز ويشترك فيها ديوان الرقابة المالية وبين الجهات المختصة لحكومة الإقليم، لان هذه المبالغ سوف تكون مفتوحة ولا يوجد سقف زمني محدد، متى يقدم الخبير ليس محدد مشروع القانون اذا اللجنة المالية يظهروا الوقت مفتوح تماماً اي غير معلوم متى يقدم تقريره وهل هو منسجم مع رؤية الحكومة المركزية وحكومة الإقليم أم كلا، الموضوع في غاية الأهمية.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

نشكر اللجنة المالية على اعداد تقريرها الراقي حقيقةً في موضوع تعديل الموازنة العامة الاتحادية، بالتأكيد نحن كممثلوا الشعب وكنواب في مجلس النواب العراقي علينا مهمة وعلينا مسؤولية دستورية ومسؤولية قانونية تشريعية ان نهى الأجراء بين الحكومتين لتذليل كل العقبات، السيد رئيس الحكومة الاتحادية السيد (محمد شياع السوداني) عند حضوره هنا داخل قبة مجلس النواب العراقي، وتكلم بشأن عجز الموازنة قال يوجد (٦٩) ترليون عجز في الموازنة حتى تكلم بها قال جزء من هذا العجز ان نفط اقليم كردستان وأيضاً نفط كركوك لا يذهب ولا يتصدر، اليوم نحن في مسؤولية تضامنية، طبعاً في هذا التقرير الذي قرأ اليوم من قبل اللجنة المالية كتب ان هذه هي المسؤولية التضامنية بين الحكومتين، لكن انا اتصور هي مسؤولية تضامنية ايضاً لمجلس النواب العراقي ولنواب الشعب العراقي في ان يهيئوا الأجواء، معوقات موجودة المعوقات الموجودة هي الموازنة ما هي حقوق واجبات، الزام والتزامات جزء من هذه الإلتزامات نفطية نحن نحل هذا الموضوع عن طريق تعديل الموازنة، تعديل الموازنة طبعاً بشق النفط أما الشق الغير النفطي نحن ايضاً كنواب لإقليم كردستان ونواب الشعب العراقي نطالبكم اللجنة المالية أولاً نضمن الرواتب لأثنى عشرة شهراً لمواطني إقليم كردستان كما هو لمواطني كل العراقيين الذين يأخذوها في نفس التوقيت المحدد الذي يأخذوه، يعني مواطنين العراق عادةً (٢٢) بالشهر يبدأ التوقيت، نحن بالنسبة لنا ملازمين مع الإنفاق الفعلي، والإنفاق الفعلي يعطي الى كل الوزارات وكل المحافظات وكل مواطنين العراق يبقى الجزء المتبقي منها ممكن في بعض الأحيان يصل الينا (٤٤١) كما وصلنا الشهر (١٢) (مليار) وهذا قليل لا نستطيع ان نؤدي به كل المعاشات لشهر (١٢) بالنسبة لمواطني اقليم كردستان، الشأن الثاني هو المراجعة التي سوف تحصل بحصة الإقليم وفي حصص كل المحافظات ليس هناك مشكلة، عليها أن تكون تشاركية وايضاً اقليم كردستان عليه المشاركة في تعديل الحصة في الجداول.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

هذه الملاحظات قدمتها الى اللجنة المالية، ولا بأس اعادتها في فضاء البرلمان، سيادة الرئيس انا اتكلم كمختص ولا اتكلم كرأي سياسي ان هناك حدث خطأ في الموازنة السابقة ان (٦) دولار لا تنطبق لا يمكن تسويتها لكل الحقول، انا اتكلم كموظف نفط ومهندس في التسويق وفي اكثر من مكان، لدينا حقول كلفتها (٢) دولار حقول (الرميلة) انتاجها عالي ولدينا حقول كلفتها مثل ما ذكرت حضرتك (٣٠) ولدينا (الكيارة) فقط نقله من الموصل الى خور الزبير هو كلفته جداً عالية، اكيد هو غير منطقي ان أساوي الكلف في كل البلد هذا هو الخطأ، لكن في نفس الوقت نحن عند تعديل الموازنة نحتاج بعض الأمور يتم مراعاتها، أولاً الكلف متغيرة ليس ثابتة مثلاً اذا مصنع أيفون صنع جهاز ايفون واحد مليار دولار اذا كلفته مليار دولار اذا صنع اثنان هو

بسط ومقام هو يقول (٦) دولار لكل برميل إذاً نفقات على الإنتاج، اذا صنع اربعة اجهزة أيفون وتنقسم على مليار اذا سعر التكلفة يكون (٢٥٠) كلفته وهكذا، انتاج الإقليم يجب ايضاً ان ننتبه له إذا الإقليم انتج (١٠٠) الف برميل الكلف سوف تصعد لا تبقى (١٦) ربما تكون (٢٥) وانا اعرف ومتواصل ومتابع تقرير شركة (ديلويت) المدقق الذي يعمل في الإقليم (٢٥,٢٢) دولار وهكذا هي الكلف إلا إذا صعد الإنتاج الى الإقليم وهذا يجب ان نشجعه لزيادة الإنتاج حتى تقل الكلف، هذه نقطة انا اعتذر عن الإطالة.

النقطة الثانية: كلفة النفط الإتحادية في وزارة النفط (٦) دولار هل تعلمون هذه (٦) دولار لم تستلمها وزارة النفط الى اليوم، يعني نحن يجب ان نضمن مادة ايضاً وزارة النفط تستلم ، أي شركات النفط الوطنية (البصرة، الوسط، ميسان، ذي قار) كلها يجب ان تستلم وحتى نفط الشمال يجب ان تستلم الكلف الخاصة لها (٦) دولار يعني من غير المعقول هذه (٦) القليلة المعترضين عليها تقولون لا تكفي نحن لم نستلمها اصلاً.

النقطة الثالثة: هذه الشركات التي تعمل في الإقليم اليس لها ربح يعني هذه فقط الكلف، إذا الربح لم نتكلم به يجب ايضاً ان نستفهم هل يوجد ربح او لا يوجد وهذا يجب ان نضعه في الحساب.

النقطة الأخيرة: الاستهلاك الداخلي للإقليم (٧٠) الف برميل هذا كيف سوف تعامل معه يعني اي إيراداته وتذهب ندفع كلفه او لاندفع كلفه اسئلة اعتقد اذا تم الإجابة عليها سوف تكون لدينا جدوى اقتصادية في تشريع هذا القانون، تعرفون انا معارض لهذه الحكومة لكن هذا مع تعديل هذا القانون بما يضمن الاستفادة من النفط بدل ان يذهب الى التهريب.

- النائب حيدر طارق عبد الحساوي:-

ابتداءً أعتقد هذا هو فكرة منه لحل اشكالية موجودة وتقديري عدم وضع فترة زمنية لقيام الشركة الاستشارية بتقديم تقريرها هذا بحد ذاته هو مشكلة وقد يكون هذا مجال ليكون بمماثلة وتسويق هذا أولاً.

ثانياً: غياب دور ديوان الرقابة المالية بشأن احتساب الكلف التخمينية من قبل الشركة الاستشارية وإجراء التسوية القيدية للسلف التي سوف يتم منحها مقابل كل برميل منتج اكد نعتبر هذا غير صحيح ويجب اشراك ديوان الرقابة المالية.

ثالثاً: اعتقد نحتاج الى تعديل مواد اخرى غير المادة (١٢) كون هناك حالات ملحة يجب معالجتها مثل ما ذكروا بعض السادة عقود الأمن الغذائي وقراء المقاييس وتحويل الأجراء اليوميين وغيرها.

رابعاً: ضرورة ارسال جداول مناقشتها لإقرارها اكد التي بدأت تلقي ضلالها على موظفي الدولة كنقل الخدمات والترفيعات والعلاوات وغيرها.

- النائب حيدر محمد حبيب السلامي :-

للتأكيد المواطن في محافظة دهوك وفي محافظة البصرة وفي محافظة بابل هو عراقي، بالنتيجة لا بد الحفاظ على حقوقه لكن اليوم حقيقة نوابنا أوضحوا كل ملاحظات المادة (١٢) انا اليوم اتطرق لموضوع اخر في ما يخص موضوع المادة التي ذكرت (١٤) التي هي منعت التعيينات وفق رؤيا وجود ترهل وظيفي، لكن هذه سببت مشاكل اخرى اليوم نحن لدينا أخطاء العقود لم تثبت، الأن الموازنة لا تستطيع ان نصح هذه الأخطاء، لدينا الخريجين يبنون الشوارع وفي نفس الوقت التربية تعاني من الإختصاصات العلمية، اليوم التربية تعاني وتحتاج الى اختصاصات بسبب قانون الموازنة لا نستطيع ان نعين او نتعاقد، لذلك يفترض التعيين يُفتح ايضاً للمواد الأخرى وتعديل المادة (١٤) (رابعاً) (أ)، بأن نسمح على الأقل نعطي صلاحية تعديل الأخطاء السابقة نتيجة تثبيت العقود وغيرها، بالتالي سوف نحاول نضمن للخريجين على الأقل التي تحتاجهم الدولة فعلاً في دوائر الدولة.

- النائب نهرو محمود قادر سعيد:-

لدي بعض الملاحظات كوني نائب رئيس لجنة النفط والغاز، قانون الموازنة هو تطبيق للدستور وقرارات المحكمة الإتحادية، بعد تعديل هذا القانون النفط يتم تصديره عن طريق شركة (سومو) حتى تقوم في الإيداع في خزانة الدولة العراقية وبعد ذلك يتم تخصيص (١٦) دولار للشركات الأجنبية، ما تكلم به الإخوان عن تهريب (٢٨٠) الف برميل من قبل حكومة الإقليم هذا غير صحيح نهائياً باعتبار ان تخفف (٨٠٠) الف برميل

في الحكومة الاتحادية للاستهلاك المحلي في المحافظات (١٥)، في حين لا يوجد أي برميل مخصص لحكومة الإقليم للمحافظات الثلاثة، فإذا قسمنا ٨٠٠ الف برميل على (١٥)، يخرج لكل محافظة تقريباً ما يعادل (٥٣) الف برميل ، وإذا نضربه في (٣) يصبح الاستهلاك المحلي في حكومة الإقليم بحاجة الى (١٦٠) الف برميل، اضافة الى تخصيص كلفة دفع الإنتاج (٢٨٠) أو (١٦٠) للنفط للشركات الأجنبية بهذا الموضوع.

الملاحظة الأخرى: نحن قدمنا تقرير لثمانية حقول في عموم البلاد، ما عدا الحقول الموجودة في إقليم كردستان العراق، تبين ان كلفة الإنتاج لمليون برميل في الحقول العراقية يبلغ الى تجاوز (٢٠) دولار منها مثلاً لدينا (الأحذب، ميسان، البصرة ، الكيارة) كمعدل حسبنا مليون برميل يعادل (٢٠) دولار للبرميل الواحد، في حين نقول كلنا مديونون لمحافظة البصرة باعتبار كلفة الإنتاج هناك يصل الى (٣ أو ٤) دولار فأصبح المعدل (٦) دولار للبرميل الواحد، لو افترضنا انه تم اضافة (٤٠٠) الف برميل المستخرج في حكومة إقليم كردستان الى عموم المستخرج في العراق يصبح كلفة الاستخراج في عموم البلاد (٦,٩٠) سنت دولار يعني تضاف (٩٠) سنت لا يذكر هذا الموضوع، علماً أن تعديل قانون الموازنة يوفر أو يقلل من العجز في الحكومة الاتحادية بمبلغ لا يقل عن (١٢) ترليون دينار عراقي.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

حقيقة المداخلة اجدها مهمة جداً، ارجو انتباهكم لهذا الأمر، بدأ هناك مخالفة للمادة (٧٧) (ثانياً) من الموازنة حيث ان الحكومة لم تقوم بأرسال الجداول، ويوم امس وزارة المالية في كتابها المرقم (٥٥٥) أوقفت التنقلات والترفيعات والعلوات حتى ارسال جداول الموازنة، يعني لدينا الآن ملايين من الموظفين متضررين نتيجة مخالفة المادة (٧٧) (ثانياً) بعدم ارسال الحكومة الجداول، سيادة الرئيس انا سوف اعطيكم بعض البيانات التي جاءت لي من وزارة النفط على كلفة العمال الأجانب العاملين وهي كلفة خيالية، لذلك انا اطلب اعادة النظر بهذه العقود واجور استخراج النفط لهذه الشركات، حيث انها حقيقة خيالية مثلاً في شركة غاز الجنوب.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هذه التفاصيل والشركات سلمها الى اللجنة المالية حتى يحققوا ويدققوا بها، يوجد معلومة مهمة نقول توجد ملاحظات على شركات العمالة الأجنبية قدمها مكتوبة الى اللجنة المالية حتى يحققوا بها.

- النائب عطوان سيد حسن العطواني:-

ابتداءً كل الملاحظات التي طرحت في هذه الجلسة مهمة جداً وجديرة في الإهتمام ما نتمناه بصراحة ان تأتي لنا مكتوبة، لأنه من الصعب تثبيتها والأخذ بها، خاصة في ما يتعلق في اللجان التخصصية التي لها علاقة بهذا الموضوع، السادة النواب موضوع التعديل محصور في مجلس النواب ونحن اليوم جاءنا تعديل للمادة (١٢) (ثانياً) (ج)، ليس لدينا القدرة والصلاحية ان نتوسع كلنا لدينا رغبات في تعديل الكثير من البنود من الموازنة، لكن ليس عمل اللجنة المالية اذا كان هناك رغبة وإرادة من الجميع ممكن ان نمضي، هذا المشروع بصراحة الملاحظات التي تم تثبيتها جزء قليل مما نحن نحفظ به وقطعاً الملاحظات التي سوف تأتينا سوف تعزز من هذا التعديل، ما نطمح اليه ان هذا التعديل يكون منتج ولا يضيف مشاكل على مشاكلنا السابقة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

*الفقرة تاسعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين في العراق.

- النائبة سعاد جبار محمد علي النجفي:-

أتمنى من اعضاء اللجنة المالية الإنصات على ما سوف أعقب بخصوص الموازنة، بخصوص قضية المادة (٦٦) والمادة (٦٧) التعاقد مع العقود (٥٠) الف و (١٥٠) الف كانت لمدة ثلاثة سنوات ونحن الآن بدأنا نتعاقد، يعني معناه لم يتبقى من الوقت سنة واحدة، بالنتيجة نطلب ان يتم التأكيد في هذه الموازنة على ان يكون التعاقد ثلاثة سنوات من تاريخ التعاقد، يعني بعض المحافظات الى الآن غير متعاقدة وبعضها الآن تعاقدت، بالنتيجة هذا سوف يسبب لنا مشكلة، بالإضافة وجود قضية مهمة (١٥٠) الف درجة وظيفية تم تخويل السيد المحافظ في توزيع الدرجات الوظيفية على دوائر الدولة هذا التخويل يجب ان يقيد، انه عندما يتم التعيين على

وزارة العمل أو وزارة التربية ان ترحل هذه الدرجات الى تلك الوزارات وإلا كيف ان يكون المدرس في المحافظة والطبي في المحافظة والمهندس في المحافظة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-
السيدة النائبة الموضوع كان يتعلق في موضوع اخر.

- النائب حسين سعيد كاظم عرب:-

يقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين في العراق.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-
السيدات والسادة النواب تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة (٥:١٥) عصراً.

*